دراسة تحليلية للعلاقات التجارية بين دول اتفاقية أغادير (مصر، تونس، المغرب، الأردن)

د/مريم عوض الله عطية حنا د/حنان محمد محمود بهجت
معهد بحوث الاقتصاد الزراعى – مركز البحوث الزراعية

Received : 17 / 1 / 2021 , Accepted : 2 / 4 / 2021

المستخلص:

استهدف البحث بصفة اساسية توصيف الموقف الراهن للتجارة الخارجية الكلية بين مصر ودول اتفاقية أغادير خلال فترتى قبل الانضمام وبعد الانضمام لاتفاقية أغادير وذلك من خلال دراسة أثر اتفاقية أغادير على حجم التبادل التجاري المصري، وتطور كل من الصادرات والواردات المصرية لدول اتفاقية أغادير، وقياس أهم المؤشرات الاقتصادية، وتحليل هيكل الصادرات والواردات السلعية بين دول اتفاقية أغادير، ودراسة الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية بين مصر وباقى دول اتفاقية أغادير.

وكانت أبرز النتائج البحثية تزايد قيمة صادرات مصر لدول أغادير تمثل نحو ٢,٨% ، ٥,٢% من متوسط قيمة الصادرات المصرية الكلية خلال الفترة قبل وبعد تنفيذ الاتفاقية، كما تبين من دراسة **الهيكل السلعى للتجارة الخارجية بين مصر ودول اتفاقية أغادير** أن مصر تتمتع بميزة نسبية فى تصدير المنتجات البترولية والتى احتلت المرتبة الاولى بما يعادل ٢٨% من إجمالي قيمة صادرات مصر لدول أغادير، يليها منتجات الصناعة الكيماوية بنسبة ٢٠% ، بينما تعتبر مجموعة وسائل النقل وقطع غيارها الأقل تداولاً بنسبة تصل إلي حوالي ٠,٣% فقط من إجمالي قيمة الصادرات المصرية لدول أغادير، وقد تبين وجود أثر ايجابى لإتفاقية أغادير لكل من دولة الأردن، والمغرب، وتونس، بينما كان لها تأثير سلبى لمصر حيث يظهر تضاؤل الصادرات المصرية لأعضاء دول اتفاقية أغادير.

الكلمات المفتاحية: اتفاقية أغادير– التبادل التجاري– ميزة نسبية– الهيكل السلعى

مقدمة:

يعد تجمع بلدان العالم المختلفة في منظومة دولية واقتصادية واحدة من أهم مكونات العلاقات الاقتصادية في بلدان العالم حيث قامت التجارة الخارجية بنقل العديد من اقتصاديات بلدان العالم نحو تحقيق تنمية اقتصادية للفرد والمجتمع. وهذا يترتب عليه أن يكون الاهتمام كبيرا بالتجارة الخارجية وذلك بإبرام الاتفاقيات التى تنظم وتسهل عمل هذا القطاع الحيوي .

والجدير بالذكر أن الموقع الاستيراتيجى لمصر يعد فرصة عظيمة للوصول إلى الأسواق الخارجية بالإضافة إلى العديد من الحوافز والمميزات التى توفرها الاتفاقيات التجارية وتستفيد منها كافة الأنشطة العاملة بمصر والدول المشاركة فى الاتفاقيات التجارية، والتى يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض التجارة الإقليمية والبينية بين مجموعة الدول الأعضاء، حيث يتم إعفاء جميع المنتجات الصناعية والزراعية من الرسوم الجمركية بأكملها والغير جمركية بمجرد دخول الإتفاقية حيز التنفيذ. وتعتبر تجربة التعاون ومحاولات التكامل الاقتصادي بين مصر والدول العربية من أقدم المحاولات في هذا المجال.

ويوجد العديد من الاتفاقيات التي أبرمت بين مصر والدول العربية بهدف خلق تعاون اقتصادي وتجاري في جميع المجالات لتحقيق أهداف التنمية في المنطقة العربية، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها، ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول، وتنوع أشكال ومستويات التكامل الاقتصادي الإقليمي دلالة على التنوع والتباين بين الدرجات التي يمكن الأخذ بها أو الاتفاق عليها بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا، وجغرافيا، وتاريخيا، وثقافيا، واجتماعيا والتي تجمعها مجموعة من المصالح المشتركة.

المشكلة البحثية:

استهدفت مصر في السنوات الأخيرة فتح أسواق جديدة للصادرات المصرية بمختلف أنواعها من خلال إبرام الاتفاقيات التجارية الدولية، وذلك لزيادة حصيلة الصادرات المصرية والعمل على تحسين ميزان المدفوعات المصرى، وزيادة التبادل التجاري وحصول مصر على ما تحتاجه من سلع من هذه الدول بأسعار أقل من نظيرتها العالمية. وتتمثل مشكلة البحث فى أنه بالرغم من إزالة القيود الجمركية والإجراءات غير الجمركية بين أعضاء دول اتفاقية أغادير (مصر، تونس، المغرب، الأردن) إلا أن حجم التبادل التجارى بين مصر وباقى أعضاء دول اتفاقية أغادير تتسم بالتضاؤل والانخفاض لكل من الصادرات المصرية إليها أو الواردات المصرية منها، حيث بلغ إجمالي قيمة التجارة الخارجية المصرية مع باقى دول اتفاقية أغادير حوالي ١،٧ مليار دولار، وهو ما يمثل نحو ١,٩٢ % من إجمالي قيمة التجارة الخارجية المصرية ككل والبالغة حوالي ٨٩,٣ مليار دولار خلال متوسط الفترة (٢٠٠٧- ٢٠١٩)[١]، ومن ثم كان من الضروري إلقاء الضوء علي واقع العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول اتفاقية أغادير، وتحليل الهيكل السلعي للتجارة الخارجية المصرية للوقوف علي أهم السلع ومكونات هذا الهيكل للوصول إلي إمكانية زيادة صادرات مصر من السلع المتنوعة، وكذلك التعرف علي أهم السلع التي يمكن استيرادها، والتعرف على أهم المعوقات التى تحد من نمو التجارة البينية لدول اتفاقية أغادير والعمل على التخلص منها لزيادتها ونموها.

الهدف البحثي:

استهدف البحث تسليط الضوء على الوضع الراهن لحجم التبادل التجارى الاقليمى بين الدول الأعضاء فى اتفاقية أغادير، والتعرف على حجم التبادل التجاري بين مصر وباقى دول هذه الاتفاقية، ومن ثم العمل علي تنشيط وتعزيز سبل التعاون بما يحقق توطيد العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء فى اتفاقية أغادير، واستغلال فرص تراكم المنشأ لتوسيع نطاق حجم التبادلات التجارية بين أسواق الدول الأعضاء فى اتفاقية أغادير، وتحقيقاً لهذا الهدف فسوف يتناول البحث بالدراسة والتحليل المحاور الآتية:

١- دراسة أثر اتفاقية أغادير على حجم التبادل التجاري المصري .

٢- دراسة تطور كل من الصادرات والواردات المصرية لدول اتفاقية أغادير.

٣- دراسة أهم المؤشرات الاقتصادية لدول اتفاقية أغادير.

٤- دراسة وتحليل هيكل الصادرات والواردات السلعية بين دول اتفاقية أغادير.

٥- دراسة الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية بين مصر وباقى دول اتفاقية أغادير.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

اعتمد البحث بصفة أساسية على الأساليب الوصفية والكمية في قياس الاتجاهات العامة للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة ومعدلات نموها خلال فترة الدراسة، وذلك بتحليل السلاسل الزمنية باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط، وقد تم اختيار أفضل النماذج الرياضية، كما اعتمد البحث علي البيانات المنشورة في تحليل مكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية لدول اتفاقية أغادير، والتعرف على أهم مكوناته بالإضافة إلى تقدير المؤشرات الاقتصادية لهذه الدول، وذلك بالاعتماد على نشرات البنك الدولي، وبعض مواقع وقواعد البيانات والإحصاءات المتاحة على شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) وأهمها قاعدة بيانات www.trademap.org ، بالإضافة إلى البحوث والرسائل والمجلات العلمية ذات الصلة بالبحث.

نشأة اتفاقية أغادير وعلاقتها بالاتفاقيات الاخرى:

تأتى إتفاقية أغادير والتى تعد خطوة هامة نحو تحقيق أهداف إعلان برشلونة والذى يقضى بخلق منطقة تجارة حرة الأوروبية المتوسطية، وتتوافق اتفاقية أغادير مع مبادئ ومتطلبات منظمة التجارة العالمية والتى تتمتع دول الاتفاقية بعضويتها، لتأتى اتفاقية أغادير إتساقا مع جامعة الدول العربية والذى يدعو إلى

تعزيز ودعم التعاون العربي المشترك بالإضافة إلى انسجامها مع تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبري[٢].

جاء إنشاء رابطة دول منطقة التجارة الحرة العربية المتوسطية (إتفاقية أغادير) بمبادرة أربع دول هي المغرب، وتونس، ومصر، والأردن وذلك في مدينة أغادير بالمغرب في مايو عام ٢٠٠١، حيث أعلنت كل من الدول الأربعة رغبتها في إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينها، وذلك بتشجيع من الاتحاد الأوروبي، وقامت الدول المؤسسة الأربعة بالتوقيع على إتفاقية أغادير بمدينة الرباط فى المملكة المغربية في فبراير عام ٢٠٠٤، وقد دخلت الإتفاقية حيز التنفيذ في يوليو عام ٢٠٠٦ عقب اكتمال إجراءات المصادقة عليها في الدول الأربعة، وبدأ التنفيذ الفعلي للاتفاقية في ٢٧ مارس عام ٢٠٠٧ [٣] عقب إخطار المنافذ الجمركية في الدول الأربعة بالبدء في التنفيذ. وتعتبر اتفاقية أغادير خطوة هامة نحو تحقيق أهداف إعلان برشلونة، والذي يقضي بخلق منطقة تجارة حرة أورومتوسطية، كما أن هذه الاتفاقية تتوافق مع مباديء ومتطلبات منظمة التجارة العالمية، والتي تتمتع الدول الأربعة بعضويتها، كذلك تعتبر الاتفاقية متسقة مع ميثاق جامعة الدول العربية، والذي يدعو إلي تعزيز ودعم التعاون العربي المشترك، بالإضافة إلي انسجامها مع تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث تنص الاتفاقية على إعفاء كامل من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل للسلع الصناعية والزراعية المصنعة المتبادلة بين الدول الأعضاء، وفيما يتعلق بالخدمات فتلتزم الدول الأعضاء بتطبيق جداول التزاماتها بموجب الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات لمنظمة التجارة العالمية. وبذلك تعتبر اتفاقية أغادير اتفاقية تجارية عربية هدفها على المدى الطويل تيسير الطريق أمام سوق عربية مشتركة، وعلى المدى القريب إلى إقامة منطقة للتبادل الحر بين الدول العربية المتوسطية.

أهداف اتفاقية أغادير:

- زيادة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء من ناحية، وبينها والإتحاد الأوروبي من ناحية أخرى.
- زيادة التكامل الإقتصادي بين الدول الأعضاء، وتحديداً التكامل الصناعي، من خلال تطبيق قواعد المنشأ الأورومتوسطية Pan Euro-Med Rules of Origin.
- جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة FDI الأوروبية والعالمية بفضل اتساع سوق أغادير الذي يضم حالياً أكثر من نحو ١٢٠ مليون مستهلك.
- تطبيق قواعد المنشأ التراكمي مما يساهم فى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري ودعمه فيما بين الدول الأعضاء.
- السعي الي تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطويرها والإسهام فى الجهود المبذولة لإقامة سوق عربية مشتركة.
- يتيح إعلان أغادير استفادة أكبر من اتساع أسواق الاتحاد الاوروبى بعد انضمام عشرة دول جديدة إلي عضويته.
- إن إعلان أغادير من شانه أن بعمل على تنمية التبادل التجاري بين مصر والدول العربية الموقعة له خاصة إذا علمنا أن حجم التجارة البينية بين الدول العربية لا يزيد على ١٠% من إجمالي تجارتها الكلية(٤).
- تعالج الاتفاقية العديد من القضايا المهمة مثل الأنظمة الجمركية وقواعد المنشأ والمشتريات الحكومية والمعاملات المالية والإجراءات الوقائية والصناعات الوليدة والدعم والإغراق والملكية الفكرية والمواصفات القياسية وتأسيس آلية لفض المنازعات وتعد قواعد المنشأ من أهم البنود الواردة فى اتفاق أغادير حيث ستعمل على زيادة قدرة منتجات الدول الأعضاء فى النفاذ إلي الأسواق الأوروبية وستؤدى إلي زيادة الاستثمارات وزيادة التعاون الإقليمي بين الدول الأعضاء.

النتائج البحثية ومناقشاتها:

أولاً: أثر اتفاقية أغادير على حجم التبادل التجاري المصري:

قد تم تقسيم فترة تطور حجم التبادل التجاري المصري الكلي وحجم التبادل التجاري المصري لـــدول أغادير إلى فترتين هما الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٦) تعكس بياناتها الوضع قبل تنفيذ الاتفاقية، والفترة (٢٠٠٧-٢٠١٩) تعكس بياناتها الوضع بعد تنفيذ الاتفاقية كما يلي:

١- **الفترة الأولى قبل تنفيذ اتفاقية أغادير:** تبين من البيانات الواردة بجدول (١) أن متوسط قيمة صـــادرات مصر لدول أغادير بلغ حوالي ٢٢١ مليون دولار تمثل نحو ٢,٨% من متوسط قيمة الصادرات المصرية الكلية والتي بلغ حوالي ٧٨٣٥ مليون دولار خلال الفترة (٢٠٠١- ٢٠٠٦).

كما تبين أن قيمة الواردات المصرية من دول أغادير بلغت حوالي ٧٠,٣ مليون دولار أي ما يعادل نحو ٠,٤٧% من متوسط قيمة الواردات المصرية الكلية والتي بلغ حوالي ١٤٨٩٣ مليون دولار

٢- **الفترة الثانية بعد تنفيذ اتفاقية أغادير:** تبين من البيانات الواردة بجدول (١) أن متوسط قيمة صادرات مصر لدول أغادير بلغ حوالي ١٣٦٦ مليون دولار تمثل نحو ٥,٢٢% من متوسط قيمة الصادرات المصرية الكلية والتي بلغت حوالي ٢٦٢٠١ مليون دولار ، بينما بلغت نسبة قيمة الواردات المصرية من دول أغادير حوالي ٠,٥٥% بالنسبة للواردات الكلية والتي بلغت حوالي ٦٣١٠٣ مليون دولار خلال الفترة (٢٠٠٧- ٢٠١٩).

جدول (١): تطور قيمة التبادل التجاري المصري خلال الفترة (٢٠٠١- ٢٠١٩)

(مليون دولار امريكى)

السنوات	قيمة الصادرات المصرية					قيمة الواردات المصرية				
	العالم	الاردن	المغرب	تونس	إجمالي بلدان اغادير	العالم	الاردن	المغرب	تونس	إجمالي بلدان اغادير
٢٠٠١	٤١٤٠,٨	٢٥,٢	٢٥,٧	٢١,٧	٧٢,٦	١٢٧٢٠,٤	٢١,٢	٢٠,٨	١٥,٥	٥٧,٥
٢٠٠٢	٤٦٦٢,٤	٩٦,٦	٣٠,٩	١٧,٦	١٤٥,١	١٢٤٩٦,١	٢٦,٨	٨,١	١٢,٢	٤٧,١
٢٠٠٣	٦١٥٩,٣	٩٦,٤	٨٤,٢	١٨,٩	١٩٩,٥	١٠٨٩٢,٩	٣٠,٣	٨,٦	٩,٨	٤٨,٧
٢٠٠٤	٧٦٨٠,٢	١٥٧,١	٤٢,٦	١٨,٩	٢١٨,٦	١٢٨٤١,١	٢٨,١	٨,٠	٦,٨	٤٣,٠
٢٠٠٥	١٠٦٤٥,٦	١٩٦,٣	٨٥,٩	٣٩,٥	٣٢١,٨	١٩٨١١,٩	٧٢,٦	١١,٠	١٢,٤	٩٥,٩
٢٠٠٦	١٣٧٢٠	٢٤٩,٢	٨٤,٨	٣٥,٦	٣٦٩,٦	٢٠٥٩٤	٨٥,٢	١٤,٠	٣٠,٢	١٢٩,٤
متوسط الفترة قبل تنفيذ اتفاقية اغادير	**٧٨٣٤,٧**	**١٣٦,٨**	**٥٩,٠**	**٢٥,٤**	**٢٢١,٢**	**١٤٨٩٢,٧**	**٤٤,٠**	**١١,٨**	**١٤,٥**	**٧٠,٣**
٢٠٠٧	١٦١٦٧,٣	٣٠٢,٢	١٦٨,٨	١٢٦,٥	٥٩٧,٥	٢٧٠٣١,٣	٦٦	٢٣	١٥,٣	١٠٤,٣
٢٠٠٨	٢٥٩٦٦,٨	٧١٢,٨	٣٣٥,٢	٢١٧,٢	١٢٦٥,٣	٥٢٧٥١,٠	١٠٨	٣٨	٩٣,٦	٢٣٩,٦
٢٠٠٩	٢٤١٨٢,٣	٩٣٠,٩	٣٦٠,١	٢٥٤,٩	١٥٤٥,٩	٤٤٩١٢,٥	٧٣	٤٤	٤٧,٩	١٦٤,٩
٢٠١٠	٢٦٣٣١,٨	٧١١,٨	٤٠٢,١	٢٠٤,٨	١٣١٨,٨	٥٣٠٠٣,٤	١٢٣	٦٨	٦٧,٦	٢٥٨,٦
٢٠١١	٣١٥٨٢,٤	٨٦٤,٤	٤٩٢,٦	١٨٥,٠	١٥٤٢,٠	٦٢٢٨٢,٠	١٣٩	٥٥	٧٢,٩	٢٦٦,٩
٢٠١٢	٢٩٤١٧,٠	٦٩٥,٠	٣٩٧,٣	٢٧٠,٨	١٣٦٣,١	٦٩٨٦٥,٦	٢١٢	١٠٢	٣٠٤,٨	٦١٨,٨
٢٠١٣	٢٨٧٧٩,٤	٨٥١,٨	٤٠٦,١	٢٢٥,٩	١٤٨٣,٨	٦٦٦٦٦,٤	١٢٤	٧٠	٦٦,٢	٢٦٠,٢
٢٠١٤	٢٦٨١٢,٢	٦٢٠,٦	٤٨٧,٩	١٩٧,٨	١٣٠٦,٣	٧١٣٣٧,٧	١١٢	١١٧	٧١,٤	٣٠٠,٤
٢٠١٥	٢١٨٥٢,٠	٥٦١,٧	٣٥١,٢	١٥٣,٧	١٠٦٦,٦	٧٣٩٧٥,٢	٩٧	٣٢٣	٨١,٧	٥٠١,٧
٢٠١٦	٢٢٩٧٣,٤	٥٣١,٤	٣٤٠,٩	١٧٦,٨	١٠٤٩,٠	٧٠٦٤٩,٥	٩١	٣٩٨	١١٣	٦٠٢
٢٠١٧	٢٦٤٣٤,٠	٥١٧,٥	٣٩٥,٠	٤٣٢,٢	١٣٤٤,٨	٦٦٧٦٣,٩	١٠٤	١١٥	٥٣,٤	٢٧٢,٤
٢٠١٨	٢٩٤٨٣,٠	٦٥٨,٤	٥٠٤,٨	٥٠١,١	١٦٦٤,٣	٨٢٤٤٤,٥	١٧٥	١٦٧	١٤٠,٧	٤٨٢,٧
٢٠١٩	٣٠٦٣٢,٦	٨٩١,٠	٥٨٥,٦	٧٣٩,٤	٢٢١٥,٩	٧٨٦٥٧,٥	١٦٩	١٤٤	١٠٦,٥	٤١٩,٥
متوسط الفترة بعد تنفيذ اتفاقية اغادير	**٢٦٢٠١**	**٦٨٠,٧**	**٤٠٢,١**	**٢٨٣,٥**	**١٣٦٦,٤**	**٦٣١٠٣**	**١٢٢,٥**	**١٢٨**	**٩٥**	**٣٤٥,٥**

المصدر: جمعت وحسبت من : مركز التجارة الدولي https://m.trade map.org

ومن خلال العرض السابق يتضح أن معدل النمو السنوي* لحجم التجارة المصرية لدول أغادير بلغ نحو ٢٨٣,٦% خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٦) أي قبل تنفيذ الاتفاقية، بينما بلغ حوالي ٢٧٥,٥% خلال الفترة(٢٠٠٧-٢٠١٩) أي بعد تنفيذ الاتفاقية، وذلك يبين أن حجم التبادل التجاري بين مصر ودول اتفاقية أغادير يتسم بالتضاؤل.

ثانيا: تطور قيمة التبادل التجاري المصري مع دول اتفاقية أغادير:

يهدف هذا الجزء من البحث إلى محاولة إلقاء نظرة مبدئية على التبادل التجارى لمصر مع دول اغادير، وهذا من خلال دراسة تطور قيمة الصادرات والواردات المصرية خلال الفترة (٢٠٠٧- ٢٠١٩)، باستخدام معادلات الاتجاه الزمنى العام لبيانات السلاسل الزمنية لكل من قيم الصادرات و الواردات المصرية مع دول اتفاقية أغادير (الاردن، تونس، المغرب).

١- تطور قيمة الصادرات المصرية إلى دول اتفاقية أغادير:

تشير بيانات جدول رقم (١) إلي أن متوسط قيمة الصادرات المصرية إلي دولة الأردن بلغ نحو ٦٨٠,٧ مليون دولار خلال فترة الدراسة (٢٠٠٧-٢٠١٩)، وأن هذا المتوسط يتراوح بين حد أدني بلغ نحو ٣٠٢ مليون دولار عام ٢٠٠٧، وحد أقصى بلغ نحو ٩٣١ عام ٢٠٠٩، وبدراسة الاتجاه العام لتطور قيمة الصادرات المصرية إلي دولة الأردن، فتوضح المعادلة رقم (١) بالجدول رقم (٢) وجود اتجاها عاما متناقص معنوي احصائيا عند مستوي معنوية ٠,٠١ في قيمة الصادرات المصرية إلي دولة الأردن قدر بنحو ٩٧ مليون دولار أو ما يعادل نحو ١٤,٢٤% من المتوسط السنوي خلال فترة الدراسة.

جدول (٢): معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور قيمة الصادرات المصرية الى دول اتفاقية أغادير خلال الفترة (٢٠٠٧- ٢٠١٩)

	البيان	المعادلة	$ر^{-2}$	ف	مقدار التغير	معدل التغير السنوى%
قيمة الصادرات المصرية	قيمة الصادرات المصرية إلى الأردن	ص^٨١ = – ٥٣,٧٥ + ٤٩٤,٦ س – ٨١,١ س^{٢} + ٣,٧ س^{٣} (-٠,٣٧) (٥,٧٥)** (-٥,٧٩)** (٥,٦٦)**	٠,٧١٩	(١١,٢٤)**	(٩٦,٩)(١)	(١٤,٢٤)(٢)
	قيمة الصادرات المصرية الى المغرب	ص^٨٢ = – ٢١,٤ + ٢٢٦,٣٢ س – ٣٤,٦١ س^{٢} + ١,٦ س^{٣} (-٠,٣١) (٥,٤٣)** (- ٥,١)** (٥,٠١)**	٠,٨٠١	(١٧,١٤)**	(٢٣)	(٥,٧٢)
	قيمة الصادرات المصرية إلي تونس	ص^٨٣ = –٤,٤٢+١٦٢,٣٢س – ٣٢,٣٦س^{٢} + ١,٨٧س^{٣} (-٠,٠٥٦) (٣,٤٦)** (- ٤,٢٤)** (٥,٢)**	٠,٩١٢	(٤٢,٣٧)**	(١٥,٨)	(٥,٥٨)
	إجمالي قيمة الصادرات المصرية	ص^٨٤ = – ٧٩,٥ + ٨٨٣,٢٨ س – ١٤٨ س^{٢}+ ٧,٢ س^{٣} (-٠,٤١) (٧,٧٢)** (- ٧,٩٤)** (٨,٢١)**	٠,٨٨٧	(٣٢,٤٦)**	(١٣٠,٣)	(٩,٥٤)
قيمة الواردات المصرية	قيمة الواردات المصرية من الأردن	و^٨١= –١٣,٩٣+ ٧٧ س – ١١,٩٨ س^{٢}+ ٠,٥٥٣س^{٣} (-٠,٢٦) (٢,٤١) * (-٢,٣)* (٢,٢٦)*	٠,٣٠١	٢,٧٢	–	-
	قيمة الواردات المصرية من المغرب	و^٨٢= ١٩,٤٣ س^{٠,٩٠٧} (٣,١)** (٥,٣)**	٠,٦٩١	(٢٧,٧٨)**	١٤,٦٨	١١,٤٧
	قيمة الواردات المصرية من تونس	و^٨٣= ٣٠,٩ س^{٠,٥٢٩} (٢,٤٣)* (٢,٤٢)*	٠,٢٨٩	(٥,٨٨)*	٤٠,٩٤	٤٣,١
	إجمالي قيمة الواردات المصرية	و^٨٤= ١٢٢,٨ س^{٠,٥٣١} (٤,٢٣)** (٤,٢٣)**	٠,٥٨٥	(١٧,٩)**	١٦٢,٧	٤٧,٠٢

حيث أن : ص^٨ه: القيمة التقديرية للصادرات المصرية إلي الدولة محل الدراسة في المشاهدة هـ.

و^٨ ه: القيمة التقديرية للواردات المصرية إلي الدولة محل الدراسة في المشاهدة هـ

س : تعبر عن الزمن بالسنوات ، ه= ١،٢،٣،.....،١٣

**** : معنوي عند مستوى المعنوية ٠,٠١ ، * : معنوي عند مستوى المعنوية ٠,٠٥**

(١)،(٢) الأرقام بين الأقواس تعبر عن قيم سالبة.

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات جدول (١)

* معدل النمو السنوي= (القيمة في السنة الأخيرة- القيمة في السنة الأولي)/ القيمة في السنة الأولي *١٠٠

كما يبين معامل التحديد المعدل إلي أن حوالي ٧٢% من التغيرات التي تحدث في قيمة الصادرات المصرية إلي دولة الأردن تعزي إلي التغيرات التي يعكسها عامل الزمن والباقي يرجع إلي عوامل أخري غير مقيسة.

وبالنسبة لتطور قيمة الصادرات المصرية إلى دولة المغرب فتشير بيانات جدول رقم (١) إلي أن متوسط قيمة الصادرات المصرية إلى دولة المغرب بلغ نحو ٤٠٢ مليون دولار خلال فترة الدراسة (٢٠٠٧-٢٠١٩)، وأن هذا المتوسط يتراوح بين حد أدني بلغ نحو ١٦٨,٨ مليون دولار عام ٢٠٠٧، وحد أقصى بلغ نحو ٥٨٥,٦ عام ٢٠١٩، وبدراسة الاتجاه العام لتطور قيمة الصادرات المصرية إلى دولة المغرب، فتوضح المعادلة رقم (٢) بالجدول رقم (٢) وجود اتجاها عاما متناقص معنوي احصائيا عند مستوي معنوية ٠,٠١ في قيمة الصادرات المصرية إلى دولة المغرب قدر بنحو ٢٣ مليون دولار أو ما يعادل نحو ٥,٧٢% من المتوسط السنوي لقيمة الصادرات المصرية إلى دولة المغرب خلال فترة الدراسة، كما يبين معامل التحديد المعدل إلي أن حوالي ٨٠% من التغيرات التي تحدث في قيمة الصادرات المصرية إلى دولة المغرب تعزي إلي التغيرات التي يعكسها عامل الزمن والباقي يرجع إلي عوامل أخري غير مقيسة.

وبدراسة تطور قيمة الصادرات المصرية إلى دولة تونس خلال الفترة (٢٠٠٧ – ٢٠١٩)، تشير بيانات الجدول (١) الي أن متوسط قيمة الصادرات المصرية إلى تونس بلغ نحو ٢٨٣,٥ مليون دولار بحد أدنى بلغ نحو ١٢٦,٥ مليون دولار عام ٢٠٠٠ يمثل نحو ٤٤,٦٢% من متوسط قيمة الصادرات المصرية إلى دولة تونس، بينما بلغ حده الأقصى نحو٢٣٩,٤ مليون دولار عام ٢٠١٩ يمثل نحو ٨٤,٤٤% من قيمة الصادرات المصرية إلى تونس خلال الفترة المشار اليها.

وبدراسة الاتجاه العام لتطور قيمة الصادرات المصرية إلى دولة تونس توضح المعادلة رقم (٣) بالجدول (٢) وجود اتجاها عاماً متناقصاً ومعنوي إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠١ في قيمة الصادرات المصرية إلى تونس قدر بنحو١٥,٨٣ مليون دولار خلال الفترة المشار اليها، بمعدل تناقص سنوي بلغ حوالي٥,٥٨% من المتوسط السنوي قيمة الصادرات المصرية إلى دولة تونس خلال فترة الدراسة، كما يبين معامل التحديد المعدل إلي أن حوالي٩١,٢% من التغيرات في قيمة الصادرات المصرية إلى تونس تعزى إلى المتغيرات التي يعكس أثرها عامل الزمن والباقي يرجع إلي عوامل أخري غير مقيسة.

وبدراسة تطور إجمالي قيمة الصادرات المصرية إلي دول اتفاقية أغادير خلال فترة الدراسة (٢٠٠٧ – ٢٠١٩)، تشير بيانات الجدول (١) إلي أن متوسط إجمالي قيمة الصادرات المصرية بلغ نحو ١,٤ مليار دولار بحد أدنى بلغ نحو ٥٩٧,٥ مليون دولار عام ٢٠٠٠ يمثل نحو ٤٣,٧٣% من متوسط إجمالي قيمة الصادرات المصرية، بينما بلغ حده الأقصى نحو٢,٢ مليار دولار عام ٢٠١٩ يمثل نحو ١٦٢,٢% من متوسط إجمالي قيمة الصادرات المصرية خلال الفترة المشار إليها.

وبدراسة الاتجاه العام لتطور إجمالي قيمة الصادرات المصرية توضح المعادلة رقم (٤) بالجدول (٢) وجود اتجاها عاماً متناقصاً ومعنوي إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠١ في إجمالي قيمة الصادرات المصرية قدر بنحو١٣٠,٣٢ خلال الفترة المشار إليها، بمعدل تناقص سنوي بلغ حوالي٩,٥٤% من متوسط إجمالي قيمة الصادرات المصرية خلال فترة الدراسة، كما يبين معامل التحديد المعدل إلي أن ٨٨,٧% من التغيرات في إجمالي قيمة الصادرات المصرية تعزى إلى المتغيرات التي يعكس أثرها عامل الزمن والباقي يرجع إلي عوامل أخري غير مقيسة.

ويتبين من العرض السابق أنه عند تقييم اتفاقية أغادير التي وقعت في عام ٢٠٠١ ودخلت حيز التنفيذ عام ٢٠٠٧ أن قيمة الصادرات المصرية إلى دول اتفاقية أغادير شهدت قفزة كبيرة في عام ٢٠١١، إلا أن

ما سمي بالربيع العربي والأزمة المالية والاقتصادية العالمية أثرا على الاتفاقية ولم يتسن مواصلة نفس النسق التصاعدي لصادرات المصرية إلا في السنوات الأخيرة وعودة الاستقرار للدول المشار إليها.

٢- تطور قيمة الواردات المصرية من دول اتفاقية أغادير:

توضح بيانات جدول رقم (١) إلي أن متوسط قيمة الواردات المصرية من دولة الأردن بلغ نحو ١٢٣ مليون دولار خلال فترة الدراسة (٢٠٠٧-٢٠١٩)، وأن هذا المتوسط يتراوح بين حد أدني بلغ نحو ٦٦ مليون دولار عام ٢٠٠٧، وحد أقصى بلغ نحو ٢١٢ عام ٢٠١٢، ولم تثبت معنوية الدالة عند أي من مستويات المعنوية المألوفة.

وبالنسبة لتطور قيمة الواردات المصرية من دولة المغرب فتشير بيانات جدول رقم (١) إلي أن متوسط قيمة الواردات المصرية من دولة المغرب بلغ نحو ١٢٨ مليون دولار خلال فترة الدراسة (٢٠٠٧-٢٠١٩)، وأن هذا المتوسط يتراوح بين حد أدني بلغ نحو ٢٣ مليون دولار عام ٢٠٠٧، وحد أقصى بلغ نحو ٣٩٨ عام ٢٠١٦، وبدراسة الاتجاه العام لتطور قيمة الواردات المصرية من دولة المغرب، فتوضح المعادلة رقم (٢) بالجدول رقم (٢) وجود اتجاها عاما متزايد معنوي احصائيا عند مستوي معنوية ٠,٠١ في قيمة الواردات المصرية من دولة المغرب قدر بنحو ١٤,٦٨ مليون دولار أو ما يعادل نحو ١١,٤٧% من المتوسط السنوي لقيمة الواردات المصرية من دولة المغرب خلال فترة الدراسة، كما يبين معامل التحديد المعدل إلي أن حوالي ٧٢% من التغيرات التي تحدث في قيمة الواردات المصرية من دولة المغرب تعزي إلي التغيرات التي يعكسها عامل الزمن والباقي يرجع إلي عوامل أخري غير مقيسة.

وبدراسة تطور قيمة الواردات المصرية من دولة تونس خلال الفترة (٢٠٠٧ – ٢٠١٩)، تشير بيانات الجدول (١) إلي أن متوسط قيمة الواردات المصرية من تونس بلغ نحو ٩٥ مليون دولار بحد أدنى بلغ نحو ١٥ مليون دولار عام ٢٠٠٧ يمثل نحو ١٥,٧٩% من متوسط قيمة الواردات المصرية من دولة تونس، بينما بلغ حده الأقصى نحو ٣٠٥ مليون دولار عام ٢٠١٢ يمثل نحو ٣٢١% من قيمة الواردات المصرية من تونس خلال الفترة المشار إليها.

وبدراسة الاتجاه العام لتطور قيمة الواردات المصرية من دولة تونس توضح المعادلة رقم (٣) بالجدول (٢) وجود اتجاها عاماً متزايدً ومعنوي إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠٥ في قيمة الواردات المصرية من تونس قدر بنحو٤١ مليون دولار خلال الفترة المشار إليها، بمعدل تزايد سنوي بلغ حوالي ٤٣% من المتوسط السنوي لقيمة الواردات المصرية من دولة تونس خلال فترة الدراسة، كما يبين معامل التحديد المعدل إلي أن حوالي٢٩% من التغيرات في قيمة الواردات المصرية من تونس تعزى إلى المتغيرات التي يعكس أثرها عامل الزمن والباقي يرجع إلي عوامل أخري غير مقيسة.

وبدراسة تطور إجمالي قيمة الواردات المصرية من دول اتفاقية أغادير خلال فترة الدراسة (٢٠٠٧ – ٢٠١٩)، تشير بيانات الجدول (١) الي أن متوسط إجمالي قيمة الواردات المصرية بلغ نحو ٣٤٦ مليون دولار بحد أدنى بلغ نحو ١٠٤ مليون دولار عام ٢٠٠٧ يمثل نحو ٣٠% من متوسط إجمالي قيمة الواردات المصرية ، بينما بلغ حده الأقصي نحو٦١٩ مليار دولار عام ٢٠١٢ يمثل نحو ١٧٩% من متوسط إجمالي قيمة الواردات المصرية خلال الفترة المشار اليها.

وبدراسة الاتجاه العام لتطور إجمالي قيمة الواردات المصرية توضح المعادلة رقم (٤) بالجدول (٢) وجود اتجاها عاماً متزايد ومعنوي إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠١ في إجمالي قيمة الواردات المصرية قدر بنحو ١٦٢,٧١ خلال الفترة المشار اليها، بمعدل تزايد سنوي بلغ حوالي٤٧% من متوسط إجمالي قيمة الواردات المصرية خلال فترة الدراسة، كما يبين معامل التحديد المعدل إلي أن ٥٩% من التغيرات في

إجمالي قيمة الواردات المصرية تعزى إلى المتغيرات التي يعكس أثرها عامل الزمن والباقي يرجع إلي عوامل أخري غير مقيسة.

ثانياً: أهم المؤشرات الاقتصادية لأعضاء دول إتفاقية أغادير:

تعكس المؤشرات الاقتصادية لدولة ما القدرات التنافسية لتلك الدولة ومدي تكيفها مع التغيرات الاقتصادية العالمية ومن ثم قدرتها علي تحقيق مكانة اقتصادية بين اقتصاديات الدول(٥). واستناداً علي ذلك يمكن إلقاء الضوء علي بعض المؤشرات الاقتصادية لدول اتفاقية أغادير والتى تتمثل فيما يلى:

١-التعداد السكاني:

تشير بيانات جدولي (٣، ٤) إلي أن التعداد السكاني لأعضاء دول اتفاقية أغادير يقدر بنحو ١٥٣ مليون نسمة كمتوسط للفترة (٢٠١٥-٢٠١٩) بما يشكل نحو ٣٧,٢% من تعداد سكان العالم العربي لنفس الفترة، وتأتي مصر في مقدمة دول الاتفاقية من حيث تعداد السكان حيث يمثل نحو ٦٣% من إجمالي تعداد سكان دول الاتفاقية ، ونحو ٢٣,٤% من تعداد سكان العالم العربي، يليها كل من المغرب وتونس والأردن حيث يمثل تعداد السكان بكل منها نحو ٢٣,٢%، ٧,٥%، ٦,٤% من إجمالي تعداد سكان دول اتفاقية أغادير علي الترتيب.

٢-الناتج المحلي الإجمالي:

وفقا للمعطيات المدونة بجدولى(٤،٣) فإن حجم الناتج المحلي الإجمالي لأعضاء دول اتفاقية أغادير يبلغ نحو ٤٨٢,٦ مليار دولار يشكل نحو ١٨,٤% من إجمالي الناتج المحلي للعالم العربي وذلك لمتوسط الفترة (٢٠١٥-٢٠١٩). وقد تبين استحواذ مصر علي النصيب الأكبر بنحو ٢٩١ مليار دولار تمثل نحو ٦٠,٣%، ١١% من الناتج المحلي الإجمالي لدول اتفاقية أغادير والعالم العربي علي الترتيب، يليها كل من المغرب والأردن وتونس حيث شكل الناتج المحلي الإجمالي لكل منهما ما يوازي نحو٢٢,٨%، ٨,٥%، ٨,٤% من الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتفاقية، ونحو ٤,٢%، ١,٦%، ١,٥% من الناتج المحلي الإجمالي للعالم العربي علي الترتيب وذلك كمتوسط للفترة المذكورة.

٣-نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي:

تأتي دولة الأردن في مقدمة دول أعضاء اتفاقية أغادير بالنسبة لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي حيث قدر بنحو ٤,٢ ألف دولار كمتوسط للفترة (٢٠١٥-٢٠١٩)، ويليها كل من تونس، والمغرب ، ومصر حيث قدر بحوالي ٣,٦ ألف دولار، ٣,٠٥ ، ٣,٠٣ ألف دولار لكل منهم علي الترتيب خلال نفس الفترة.

جدول(٣): أهم المؤشرات الاقتصادية لأعضاء دول إتفاقية أغادير خلال متوسط الفترة (٢٠١٥-٢٠١٩)

البيان	عدد السكان	الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	حجم التجارة
الوحدة	مليون نسمة	مليار دولار	الف دولار	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار
مصر	٩٦,٤	٢٩١	٣,٠٣	٧,٩	٤٠,٧	٧٠,٢	١١٠,٩
الأردن	٩,٧	٤٠,٧	٤,٢	١,٥٣	١٤,٦	٢٢,٥	٣٧,٢
تونس	١١,٤	٤٠,٦	٣,٥	٠,٨٥	١٨,٢	٢٢,٩	٤١,٢
المغرب	٣٥,٥	١١٠,٢	٣,٠٥	٢,٦	٤٠,٩	٥١,٣	٩٢,٣
إجمالي دول أغادير	١٥٣	٤٨٢,٦	١٣,٨	١٢,٩	١١٤,٥	١٦٧	٢٨١,٦
العالم العربي	٤١١,٩	٢٦١٨,٨	٦,٣	٢٦,٢	١١٤٩,٣	١٠٧٩,٥	٤٥٢,١٧

المصدر: جمعت وحسبت من: البنك الدولي https://data.albankaldawli.org .

جدول (٤) الأهمية النسبية للمؤشرات الاقتصادية لأعضاء دول إتفاقية أغادير من العالم العربي خلال متوسط الفترة (٢٠١٥-٢٠١٩)

البيان		%عدد السكان	% الناتج المحلي الإجمالي	% نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	% حجم الاستثمار الأجنبي المباشر	% قيمة الصادرات	% قيمة الواردات	% حجم التجارة
مصر	دول أغادير	٦٢,٩٦	٦٠,٣	٢١,٩	٦١,١٩	٣٥,٥٧	٤٢,٠٦	٣٩,٤٢
	العالم العربي	٢٣,٤١	١١,١١	٤٧,٦٣	٣٠,٢٣	٣,٥٥	٦,٥١	٢٤,٥٥
الأردن	دول أغادير	٦,٣٥	٨,٤٥	٣٠,٣١	١١,٨٤	١٢,٨	١٣,٤٦	١٣,١٩
	العالم العربي	٢,٣٦	١,٥٦	٦٥,٩٢	٥,٨٥	١,٢٨	٢,٠٨	٨,٢٢
تونس	دول أغادير	٧,٤٧	٨,٤٣	٢٥,٧٥	٦,٥٧	١٥,٨٩	١٣,٧٤	١٤,٦١
	العالم العربي	٢,٧٨	١,٥٥	٥٦,٠٢	٣,٢٤	١,٥٨	٢,١٣	٩,١٠
المغرب	دول أغادير	٢٣,٢٢	٢٢,٨٣	٢٢,٠٤	٢٠,٤	٣٥,٧٤	٣٠,٧٤	٣٢,٧٧
	العالم العربي	٨,٦٤	٤,٢١	٤٧,٩٥	١٠,٠٨	٣,٥٦	٤,٧٦	٢٠,٤١
إجمالي دول أغادير	دول أغادير	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
	العالم العربي	٣٧,١٨	١٨,٤٣	٢١٧,٥٣	٤٩,٤	٩,٩٧	١٥,٤٧	٦٢,٢٧
العالم العربي		١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من جدول (٣) .

٤- الاستثمار الأجنبي المباشر:

ويتضح من جدولى (٣، ٤) أن مصر جاءت في مقدمة أعضاء دول اتفاقية أغادير إستقطاباً للإستثمار الأجنبي المباشر والذي قدر بنحو ٧,٩٢ مليار دولار أي ما يمثل حوالي ٦١,٢%، ٣٠,٢% من حجم الاستثمارات لكل من دول الاتفاقية ودول العالم العربي علي الترتيب، وتأتي المغرب في المركز الثاني ضمن قائمة دول الاتفاقية جذباً للإستثمارات والتي قدرت بنحو ٢,٦٤ مليار دولار أي ما يوازي نحو ٢٠,٤%، ١٠,١% من حجم الاستثمارات لكل من إجمالي أعضاء دول اتفاقية أغادير والعالم العربي علي الترتيب . كما قدر حجم الإستثمارات لكل من الأردن، وتونس بنحو ١,٥٣ مليار دولار، ٨٥٠ مليون دولار تمثلان نحو ١١,٨٤%، ٦,٥٧% من حجم استثمارات دول الاتفاقية، ونحو ٥,٨٥%، ٣,٢٤% من حجم الإستثمارات للعالم العربي علي الترتيب خلال نفس الفترة.

٥- هيكل التجارة الخارجية:

بدراسة حجم التجارة الخارجية لأعضاء دول اتفاقية أغادير تشير البيانات الواردة بجدولى (٣، ٤) إلي أن حجم التجارة الخارجية لإجمالي دول اتفاقية أغادير بلغ نحو ٢٨١,٦ مليار دولار تمثل نحو ٦٢,٣ % من إجمالي التجارة للعالم العربي كمتوسط للفترة. كما أوضحت بيانات نفس الجدولين أن مصر تحتل مركز الصدارة في قائمة دول الاتفاقية من حيث حجم التجارة الخارجية وذلك بما يوازي نحو ٣٩,٤% من حجم التجارة الخارجية لإجمالي دول اتفاقية أغادير، ونحو ٢٤,٦% من إجمالي حجم التجارة للعالم العربي، يليها كل من المغرب وتونس والأردن حيث يمثل حجم التجارة الخارجية لكل منهم حوالي ٣٢,٨%، ١٤,٦%، ١٣,٢% من إجمالي حجم التجارة الخارجية لدول الإتفاقية علي الترتيب ، وما يوازي نحو ٢٠,٤%، ٩,١%، ٨,٢% من إجمالي حجم التجارة الخارجية للعالم العربي علي الترتيب خلال الفترة (٢٠١٥- ٢٠١٩).

ومن العرض السابق يتضح أن حجم الصادرات الكلية لإجمالي دول اتفاقية أغادير يشكل ما يوازي نحو ١٠% من حجم الصادرات الكلية للعالم العربي، وقد جاءت الصادرات الكلية لدولة المغرب محققة أعلي قيمة لها ضمن دول الاتفاقية بما يوازي ٣٥,٧٤% من حجم الصادرات الكلية لدول اتفاقية أغادير، ونحو ٣,٥٦% من حجم الصادرات الكلية للعالم العربي كمتوسط لنفس الفترة ، يليها في ذلك كل من مصر، وتونس، والأردن حيث بلغ حجم الصادرات الكلية لكل منهم ما يوازي نحو ٣٥,٥٧%، ١٦%، ١٣% من حجم الصادرات الكلية لدول الاتفاقية وما يوازي ٣,٥٥%، ١,٥٨%، ١,٢٨% من حجم الصادرات الكلية للعالم العربي.

وفيما يتعلق بجانب الواردات فقد أوضحت البيانات السابقة أن حجم الواردات الكلية لإجمالي أعضاء دول اتفاقية أغادير بلغ حوالي ١٥,٥% من حجم الواردات الكلية للعالم العربي، وتبين أن مصر تأتي في مقدمة دول الاتفاقية إستقطاباً للواردات حيث يمثل حجم وارداتها الكلية نحو ٤٢% من حجم الواردات الكلية لدول اتفاقية أغادير، ونحو ٦,٥% من نظيرتها للعالم العربي كمتوسط لنفس الفترة ، بينما جاءت دولة المغرب في المركز الثاني حيث بلغ حجم وارداتها حوالي ٣٠,٧% من حجم الواردات الكلية لدول اتفاقية أغادير، ونحو ٤,٨% من العالم العربي، يليها كل من تونس، والأردن حيث شكل حجم الواردات الكلية لكل منهما ما يوازي ١٣,٧%، ١٣,٥% من حجم الواردات الكلية لدول اتفاقية أغادير، وما يعادل نحو ٢,١٣%، ٢,٠٨% من العالم العربي علي الترتيب خلال نفس الفترة .

ثالثاً: التحليل الاقتصادى للهيكل السلعى للتجارة الخارجية بين مصر وأعضاء دول اتفاقية أغادير:

لعل من الضروري التعمق فى دراسة وتحليل الهيكل السلعى لكل من الصادرات والواردات المصرية مع باقى دول اتفاقية أغادير خلال فترة الدراسة (٢٠١٥- ٢٠١٩) ، لرصد أهمية هذه المجموعات النسبية والتى تم تقسيمها إلى نحو ٨ مجموعات سلعية تتمثل فى كل من المنتجات البترولية، المواد الغذائية بدون حبوب، ومنتجات المطاحن، ومنتجات الصناعات الكيماوية، ووسائل النقل وقطع غيارها، والمواد النسيجية ومصنوعاتها، والمعادن العادية ومنتجاتها، والاثاث والمعدات الكهربائية.

١- التحليل الاقتصادى للهيكل السلعى للصادرات المصرية الى أعضاء دول اتفاقية أغادير:

يتبين من البيانات الواردة بجدول رقم (٥) أن متوسط قيمة صادرات مصر السلعية إلى دولة الأردن بلغت نحو ٦٣٢ مليون دولار خلال الفترة (٢٠١٥- ٢٠١٩)، حيث تمثلت الأولى منها فى المجموعة السلعية للمواد الغذائية بدون حبوب والتى بلغت قيمتها نحو١٨٤ مليون دولار أى مايعادل حوالي ٢٩% من إجمالي قيمة صادرات مصر إلى دولة الأردن، ويليها فى المرتبة الثانية المجموعة السلعية للمنتجات البترولية حيث بلغ متوسط قيمتها نحو١٣٢ مليون دولار والتى تمثل نحو ٢١% من إجمالي قيمة صادرات مصر إلى دولة الأردن، وتأتى المجموعة السلعية للمعادن العادية ومنتجاتها فى المرتبة الثالثة حيث بلغت قيمة صادرات مصر منها حوالي ١٠٣ مليون دولار أى ما يقارب حوالي ١٦% من إجمالي قيمة صادرات مصر لدولة الأردن ، ويليها كل من المجموعات السلعية لكل من منتجات الصناعات الكيماوية ، وأثاث ومعدات كهربائية، والحبوب ومنتجات المطاحن، والمواد النسيجية ومصنوعاتها،ووسائل النقل وقطع غيارها والتى بلغت نسبتها نحو ١٤%، ١١%، ٥%، ٣%، ٠,٢% على الترتيب من إجمالي قيمة صادرات مصر إلى دولة الاردن.

جدول رقم (٥) الهيكل السلعى لقيمة الصادرات المصرية الى أعضاء دول اتفاقية أغادير خلال الفترة (٢٠١٥- ٢٠١٩)

(القيمة مليون دولار)

الهيكل السلعى	الاردن		المغرب		تونس		إجمالي قيمة الدول	%
	متوسط القيمة	%	متوسط القيمة	%	متوسط القيمة	%		
منتجات بترولية	١٣١,٨	٢٠,٩	٤١,٦	٩,٥	٢٤١,٥	٦٠,١	٤١٤,٤	٢٨,٢
مواد غذائية بدون حبوب	١٨٣,٩	٢٩,١	٦٧,١	١٥,٤	٢٠,٠	٥,٠	٢٧١,٠	١٨,٥
الحبوب ومنتجات المطاحن	٣٢,٣	٥,١	٣٥,٣	٨,١	٦,٧	١,٧	٧٤,٤	٥,١
منتجات الصناعات الكيماوية	٩٠,٠	١٤,٢	١٤٧,٦	٣٣,٩	٦٢,٢	١٥,٥	٢٩٩,٨	٢٠,٤
وسائل النقل وقطع غيارها	١,٢	٠,٢	٢,٤	٠,٥	٠,٧	٠,٢	٤,٢	٠,٣
المواد النسيجية ومصنوعاتها	١٩,٥	٣,١	٢٢,٠	٥,٠	٢٧,٢	٦,٨	٦٨,٧	٤,٧
المعادن العادية ومنتجاتها	١٠٢,٩	١٦,٣	٨٨,٣	٢٠,٣	٢٨,٤	٧,١	٢١٩,٦	١٥
اثاث ومعدات كهربائية	٧٠,٤	١١,١	٣١,٠	٧,١	١٤,٤	٣,٦	١١٥,٨	٧,٩
الإجمالي	**٦٣٢,٠**	**١٠٠**	**٤٣٥,٣**	**١٠٠**	**٤٠٠,٦**	**١٠٠**	**١٤٦٧,٩**	**١٠٠**

المصدر: جمعت وحسبت من : مركز التجارة الدولي https://m.trade map.org

وبالنسبة لمتوسط قيمة صادرات مصر السلعية إلى دولة المغرب فقد أظهرت بيانات جدول رقم (٥) انها بلغت نحو ٤٣٥ مليون دولار خلال الفترة (٢٠١٥- ٢٠١٩)، حيث تمثلت المجموعة السلعية الأولى فى منتجات الصناعات الكيماوية حيث بلغت حوالي ١٤٧,٦ مليون دولار أى مايعادل حوالي ٣٤% من إجمالي قيمة صادرات مصر إلى دولة المغرب، بينما تأتى مجموعة المعادن العادية ومنتجاتها فى المرتبة الثانية لتصل تلك القيمة ٨٨,٣ مليون دولار تمثل حوالي ٢٠,٣% من إجمالي قيمة صادرات مصر إليها، وتليها مجموعة المواد الغذائية بدون حبوب فى الترتيب الثالث فقد بلغت قيمة صادرات مصر منها نحو ٦٧ مليون دولار أى حوالي ١٥,٤% من إجمالي قيمة صادرات مصر إليها ، ويليها كل من المجموعات السلعية لكل من منتجات البترول، ومجموعة الحبوب ومنتجات المطاحن، واثاث ومعدات كهربائية ، ومنتجات المواد النسيجية ومصنوعاتها، ووسائل النقل وقطع غيارها مثلت نحو ٩,٥%، ٨%، ٧%، ٥%، ٠,٥% على التوالى الترتيب من إجمالي قيمة صادرات مصر إلى دولة المغرب خلال نفس الفترة المشار اليها سابقا.

أما بالنسبة لدولة تونس فقد اتضح من الجدول رقم (٣) أن متوسط قيمة صادرات مصر السلعية إليها بلغت نحو ٤٠٠,٦ مليون دولار خلال الفترة (٢٠١٥- ٢٠١٩)، حيث بلغ متوسط قيمة المجموعة السلعية الأولى حوالي ٢٤١ مليون دولار من المنتجات البترولية بما يعادل حوالي ٦٠% من إجمالي قيمة صادرات مصر إليها، وتأتى مجموعة منتجات الصناعات الكيماوية فى المرتبة الثانية حيث بلغت حوالي ٦٢,٢ مليون دولار تمثل حوالي ١٥,٥% من إجمالي قيمة صادرات مصر إلى دولة تونس، بالإضافة إلى حوالي ٧%، ٦,٨%، ٥%، ٣,٦%، ١,٧%، ٠,٢% على الترتيب لكل من المجموعات السلعية للمعادن ومنتجاتها، المواد النسيجية ومصنوعاتها، والمواد الغذائية بدون حبوب، واثاث ومعدات كهربائية، والحبوب ومنتجات المطاحن، ووسائل النقل وقطع غيارها خلال متوسط الفترة المشار اليها.

من العرض السابق يتضح أن كل من مجموعتي المنتجات البترولية ومنتجات الصناعات الكيماوية تحتل مركز الصدارة في الصادرات المصرية لدول أغادير حيث تستحوذان معاً علي حوالي نصف قيمة التبادل التجاري خلال فترة الدراسة، بينما تعتبر مجموعة وسائل النقل وقطع غيارها الأقل تداولاً بنسبة تصل إلي حوالي ٠,٣% فقط من إجمالي قيمة الصادرات المصرية لدول أغادير. ويتبين من ذلك أن مصر تتمتع بميزة نسبية فى تصدير المنتجات البترولية والتى احتلت المرتبة الاولى بما يعادل ٢٨% من إجمالي قيمة صادرات مصر لدول أغادير، يليها منتجات الصناعة الكيماوية بنسبة ٢٠% من إجمالي قيمة صادرات مصر لدول اغادير.

٢- التحليل الاقتصادى للهيكل السلعى للواردات المصرية من أعضاء دول اتفاقية أغادير:

وفى المقابل تشير البيانات الواردة بجدول رقم (٦) أن متوسط قيمة واردات مصر السلعية من دولة الأردن بلغت نحو ١٢٧ مليون دولار خلال الفترة (٢٠١٥- ٢٠١٩)، ووفقا للتقسيم السابق للمجموعات السلعية تبين أن المجموعة السلعية لمنتجات الصناعات الكيماوية تحتل المرتبة الأولى فقد بلغت نحو ٧٩,٤ مليون دولار تمثل حوالي ٦٢,٤% من إجمالي قيمة الواردات المصرية من دولة الأردن، وتحتل المجموعة السلعية للمواد النسيجية ومصنوعاتها المرتبة الثانية حيث بلغت قيمتها ١٨,٦ مليون دولار بما يصل الى نحو ١٤,٦% من إجمالي الواردات المصرية من دولة الاردن، كما بلغت نسبة الواردات المصرية من الاردن حوالي ٦,٥%، ٥%، ٤,٧%، ٤%، ٢% ،٠,٥% لكل من المجموعات السلعية للمواد الغذائية بدون حبوب، ووسائل النقل وقطع غيارها، والمنتجات البترولية، والمعادن ومنتجاتها، والحبوب ومنتجات المطاحن، واثاث ومعدات كهربائية على الترتيب من إجمالي الواردات المصرية من دولة الاردن.

كما تشير بيانات جدول رقم (٦) إلى أن متوسط قيمة الواردات السلعية لمصر من المغرب بلغت حوالي ٢٣١ مليون دولار خلال الفترة المدروسة، حيث تبين أن المجموعة السلعية لوسائل النقل وقطع

غيارها بلغت حوالي ١٩٥ مليون دولار بما يعادل ٨٥% من إجمالي الواردات المصرية من دولة المغرب، بينما بلغت قيمة الواردات المصرية من المجموعة السلعية للمواد الغذائية بدون حبوب حوالي ١٤,٨ مليون دولار تمثل نحو ٦,٤% من إجمالي الواردات المصرية من دولة المغرب.

وفى زاوية أخرى فإن قيمة الواردات السلعية لمصر من تونس بلغت حوالي ٩٩,٨ مليون دولار خلال الفترة (٢٠١٥- ٢٠١٩)، تمثل المجموعة السلعية لمنتجات الصناعات الكيماوية حوالي ٣٤% من إجمالي الواردات المصرية من دولة تونس، وبلغت نسبة المجموعة السلعية للمنتجات البترولية ٣٠,٦% من إجمالي الواردات المصرية من دولة تونس، وبلغت نسبة المواد الغذائية بدون حبوب حوالي ١٩% من إجمالي الواردات المصرية من دولة تونس .

جدول رقم (٦) الهيكل السلعى لقيمة الواردات المصرية الى أعضاء دول اتفاقية أغادير

خلال متوسط الفترة (٢٠١٥- ٢٠١٩) (القيمة مليون دولار)

الهيكل السلعى	الاردن		المغرب		تونس		إجمالي قيمة الدول	%
	متوسط القيمة	%	متوسط القيمة	%	متوسط القيمة	%		
منتجات بترولية	٦,٠١	٤,٧	٠,٠٤	٠,١٦	٣٠,٣٣	٣٠,٦	٣٦,٣٨	٧,٩
مواد غذائية بدون حبوب	٨,٣٠	٦,٥	١٤,٧٦	٦,٤	١٨,٩٥	١٩,١	٤٢,٠١	٩,٢
الحبوب ومنتجات المطاحن	٢,٦٧	٢,١	٦,٧٢	٢,٩	١,٥٢	١,٥	١٠,٩١	٢,٤
منتجات الصناعات الكيماوية	٧٩,٤٢	٦٢,٤	٣,٩٥	١,٧	٣٣,٨٤	٣٤,٢	١١٧,٢١	٢٥,٦
وسائل النقل وقطع غيارها	٦,٤٨	٥,١	١٩٥,٣٥	٨٥,١	١,٢٩	١,٣	٢٠٣,١١	٤٤,٣
المواد النسيجية ومصنوعاتها	١٨,٦٠	١٤,٦	٥,٦٢	٢,٤	٢,٦٠	٢,٦	٢٦,٨٢	٥,٩
المعادن العادية ومنتجاتها	٥,١٢	٤,٠	٢,٣٩	١,٠	٥,٦٨	٥,٧	١٣,١٩	٢,٩
اثاث ومعدات كهربائية	٠,٥٩	٠,٥	٢,٣٩	١,٠	٥,٦٨	٥,٧	٨,٦٦	١,٩
الإجمالي	١٢٧,١٨	١٠٠	٢٣١,٢٢	١٠٠	٩٩,٨٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من : مركز التجارة الدولي https://m.trade map.org

ثالثاً : الأهمية النسبية للتجارة الخارجية بين مصر وأعضاء دول اتفاقية أغادير:

يشير جدول رقم (٧) أن الموقع الجغرافى يلعب دورا كبيرا للتجارة البينية بين أعضاء دول اتفاقية أغادير، فنجد أن دولة الأردن أكثر الدول فى تركز صادراتها مع مصر حيث بلغت الأهمية النسبية لقيمة الصادرات المصرية لها نحو ٤٣% ، بينما بلغت نحو ٢٩,٧% ، ٢٧% لكل من دولة المغرب، وتونس على الترتيب من متوسط قيمة الصادرات المصرية لأعضاء دول اتفاقية أغادير والتى بلغت حوالي ١٤٦٨ مليون دولار خلال الفترة (٢٠١٥- ٢٠١٩) .

وفى ذات السياق تبين أن دولة المغرب تستحوذ على حوالي ٥٠% من إجمالي قيمة الورادات المصرية من أعضاء دول اتفاقية أغادير، ويليها كل من دولتى الأردن، وتونس حيث بلغت الأهمية النسبية للواردات المصرية منهما حوالي ٢٨%، ٢٢% على الترتيب من متوسط قيمة الورادات المصرية من أعضاء دول اتفاقية أغادير والتى بلغت نحو ٤٥٥ مليون دولار خلال فترة الدراسة.

يتضح مما سبق أن مصر تعتبر بحكم حجم السوق والموقع الجغرافي بين الدول الأعضاء المساهم الأكبر في إجمالي التجارة البينية الكلية بين الدول الأعضاء، بينما يبدو أثر البعد الجغرافي أكثر وضوحاً علي حجم التجارة البينية بين الأردن من جهة، وتونس والمغرب من جهة أخري، حيث يعتبر حجم التبادل التجاري بين طرفي المحور الجغرافي الأفقي للاتفاقية منخفض بشكل واضح[٦].

وعند قياس أثر اتفاقية أغادير على النمو الاقتصادى للدول الأعضاء تبين أن تلك الاتفاقية لها أثر ايجابى لكل من الأردن، والمغرب، وتونس حيث بلغت نسبة صادراتهم نحو ٣٣%، ٢٧,٥%، ٢٥,٦% من مجموع الصادرات الكلية البينية لأعضاء دول اتفاقية أغادير، بينما كان لها تأثير سلبى لمصر حيث يظهر

تضاؤل الصادرات المصرية حيث بلغت ١٤% من مجموع الصادرات الكلية البينية لأعضاء دول اتفاقية أغادير، الأمر الذى يتطلب اتخاذ بعض الاجراءات المساعدة من جانب دولة مصر لتعظيم الفائدة من اتفاقية أغادير.

جدول (٧) متوسط قيمة التبادل التجاري البيني للدول الأعضاء في اتفاقية أغادير

خلال الفترة (٢٠١٥- ٢٠١٩) (مليون دولار امريكى)

الدولة		مصر		المغرب		تونس		الاردن		الإجمالي
		قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة
مصر	واردات			٢٢٩	٥٠	٩٩	٢٢	١٢٧,٢	٢٨	٤٥٥,٢
	صادرات			٤٣٥,٥	٢٩,٧	٤٠٠,٦	٢٧,٣	٦٣٢	٤٣,٠	١٤٦٨,١
المغرب	واردات	٤٩٩,٦	٦٧,٦			٢٢٠,٠	٢٩,٧	٢٠	٢,٧	٧٣٩,٦
	صادرات	١٥٢,٤	٥٥,٠			١٠٠,٣	٣٦,٢	٢٤,٦	٨,٩	٢٧٧,٣
تونس	واردات	١٣٥	٦١,٢	٧٢,٥	٣٢,٩			١٣	٥,٩	٢٢٠,٥
	صادرات	٣٣,٢	٢٢,٦	١٠٦,٨	٧٢,٦			٧,١	٤,٨	١٤٧,١
الاردن	واردات	٣٩٩	٩٣,١	١٩	٤,٤	١٠,٨	٢,٥			٤٢٨,٨
	صادرات	٩٢,٩	٨٠,١	١٠,٢	٨,٨	١٢,٩	١١,١			١١٦,٠
مجموع التبادل التجاري بين دول اتفاقية اغادير	واردات	١٠٣٣,٦	٥٦	٣٢٠,٥	١٧,٤	٣٢٩,٨	١٧,٩	١٦٠,٢	٨,٧	١٨٤٤,١
	صادرات	٢٧٨,٥	١٤	٥٥٢,٥	٢٧,٥	٥١٣,٨	٢٥,٦	٦٦٣,٧	٣٣	٢٠٠٨,٥

المصدر: جمعت وحسبت من : مركز التجارة الدولي https://m.trade map.org

الملخص والتوصيات

"اتفاقية أغادير" هي اتفاقية بين أربع دول هي المغرب وتونس ومصر والأردن ، حيث أعلنت هذه الدول رغبتها في إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينها، وقد بدأ التنفيذ الفعلي للاتفاقية عام ٢٠٠٧، وتعتبر هذه الاتفاقية خطوة هامة نحو خلق منطقة تجارة حرة أورومتوسطية. وتهدف إلي زيادة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء من ناحية، وبينها وبين الاتحاد الأوربي من ناحية أخري.

وتكمن **المشكلة البحثية** في انخفاض حجم التبادل التجاري بين مصر وباقى دول اتفاقية أغادير سواء الصادرات المصرية إليها أو الواردات المصرية منها، و**يستهدف البحث** توصيف الموقف الراهن للتجارة الخارجية الكلية بين مصر ودول منطقة التجارة الحرة العربية المتوسطية (اتفاقية أغادير) خلال فترتى قبل الانضمام وبعد الانضمام لاتفاقية أغادير، والتعرف علي حجم التبادل التجاري بين مصر وتلك الدول خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٩).

وكانت أبرز النتائج البحثية ما يلى:

بدراسة أثر إنضمام مصر لاتفاقية أغادير تبين أن قيمة صادرات مصر لدول أغادير تمثل نحو ٢,٨% ، ٥,٢% من متوسط قيمة الصادرات المصرية الكلية خلال الفترة قبل وبعد تنفيذ الاتفاقيةعلي الترتيب، كما تبين ان قيمة الورادات المصرية من دول أغادير بلغت حوالي ٠,٤٧% ، ٠,٥٥% من متوسط قيمة الواردات المصرية الكلية قبل وبعد تنفيذ الاتفاقية علي الترتيب.

وبدراسة تطور قيمة الصادرات المصرية إلي كل من دولة الأردن، والمغرب، وتونس خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٩) أنها أخذت اتجاها عاما متناقصا بلغ حوالي ٩٧، ٢٣، ١٥,٨ مليون دولار علي الترتيب، وبمعدل تناقص سنوي بلغ حوالي ١٤,٢٤%، ٥,٧٢%، ٥,٥٨% من متوسط قيمة الصادرات المصرية لكل من دولة الأردن، والمغرب، وتونس علي الترتيب.

وبدراسة تطور قيمة الواردات المصرية إلي كل من دولة المغرب، وتونس خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٩) تبين أنها أخذت اتجاها عاما متزايدا بلغ حوالي ١٤,٧، ٤١ مليون دولار علي الترتيب، وبمعدل

تزايد سنوي بلغ حوالي ١١,٥%، ٤٣% من متوسط قيمة الواردات المصرية لكل من دولة والمغرب، وتونس علي الترتيب، بينما لم تثبت معنوية قيمة الواردات المصرية إلي دولة الأردن.

تبين أن مؤشر التعداد السكاني لدول اتفاقية أغادير شكل نحو ٣٧,٢% من تعداد سكان العالم العربي، واستحوذت دول اتفاقية أغادير علي نحو ١٨,٤% من إجمالي الناتج المحلي للعالم العربي مقابل نحو ١١% لمصر خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٩). وفيما يتعلق بمؤشر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي تبين ارتفاع هذا النصيب داخل دولة الأردن ويليها كل من تونس، والمغرب ، وأخيراً مصر، كما أظهرت النتائج أن مصر جاءت في مقدمة دول اتفاقية أغادير إستقطاباً للإستثمار الأجنبي المباشر تليها دولة المغرب ثم الأردن وتونس. كما تبين أن حجم التجارة الخارجية لإجمالي دول اتفاقية أغادير يمثل نحو ٦٢,٣ % من إجمالي التجارة للعالم العربي، وأن حجم الصادرات الكلية لإجمالي دول اتفاقية أغادير بلغ نحو ١٠% من حجم الصادرات الكلية للعالم العربي، بينما بلغ حجم وارداتها الكلية حوالي ١٥,٥% من حجم الواردات الكلية للعالم العربي. كما تبين من دراسة **الهيكل السلعى للتجارة الخارجية بين مصر ودول اتفاقية أغادير** أن مصر تتمتع بميزة نسبية فى تصدير المنتجات البترولية والتى احتلت المرتبة الاولى بما يعادل ٢٨% من إجمالي قيمة صادرات مصر لدول أغادير، يليها منتجات الصناعة الكيماوية بنسبة ٢٠% من إجمالي قيمة صادرات مصر لدول اغادير، بينما تعتبر مجموعة وسائل النقل وقطع غيارها الأقل تداولاً بنسبة تصل إلي حوالي ٠,٣% فقط من إجمالي قيمة الصادرات المصرية لدول أغادير.

وبالنسبة **للأهمية النسبية للتجارة الخارجية بين مصر ودول اتفاقية أغادير** تبين أن دولة الأردن أكثر الدول فى تركز صادراتها مع مصر حيث بلغت الأهمية النسبية لقيمة صادرات مصر لها نحو ٤٣% من متوسط قيمة صادرات مصر الكلية لدول اتفاقية أغادير خلال الفترة (٢٠١٥- ٢٠١٩)، كما تبين أن دولة المغرب تستحوذ على حوالي ٥٠% من متوسط قيمة ورادات مصر الكلية لدول اتفاقية أغادير. وقد تبين وجود أثر ايجابى لإتفاقية أغادير لكل من دولة الأردن، والمغرب، وتونس، بينما كان لها تأثير سلبى لمصر حيث يظهر تضاؤل الصادرات المصرية لأعضاء دول اتفاقية أغادير.

ويوصى البحث بما يلى:

١- إنشاء شبكة من المعلومات التجارية والمواقع الالكترونية تضم كافة المعلومات التجارية المطلوبة والبيانات اللازمة للتبادل التجارى بين مصر ودول اتفاقية أغادير.

٢- البحث عن آليات تحقيق المزيد من الاندماج والتكامل الاقتصادى بين الدول الأعضاء للإستفادة من المزايا التى تقدمها الإتفاقية للدول الاعضاء، والارتقاء بمستوى العلاقات التجارية مع اهتمام تجارى من استيراد وتصدير مع الدول الاعضاء.

٣- ضرورة تكثيف اللقاءات مع رجال الاعمال وذلك للتعرف على المشاكل والصعوبات التى تواجه مجتمع رجال الاعمال فيما يتعلق بالمبادلات التجارية.

المراجع:

١- مركز التجارة الدولي https://www. trade map.org

٢- يوسف عصام مهدى، اثر اتفاقية أغادير على التجارة الخارجية لأعضائها (مصر، الاردن، المغرب، تونس)، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية والادارية البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس ٢٠١٨ .

٣- محمود محمد فواز(دكتور)،سرحان أحمد سليمان(دكتور)، كتاب التجارة الخارجية البينية الكلية والزراعية العربية (رؤية تحليلية)، الطبعة الأولي مارس ٢٠١٦.

٤- بوابة الصادرات المصرية- اتفاقية أغادير ADR- www.expoegypt.gov.eg
٥- جيهان محمد العفيفي(دكتور)،هشام أحمد عبد الرحيم(دكتور)، دراسة اقتصادية لتجارة مصر الزراعية مع تكتل البريكس، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد(٢٧)، العدد(٤)، ديسمبر(ب)٢٠١٧.
٦- ولاء عبد الكريم، تحليل / إخفاق اتفاقية أغادير ، المعوقات التجارية بين مصر والدول الأعضاء وضغوط لوبي الصناع أحد الأسباب، مقال بجريدة صدي البلد، السبت ٧ ديسمبر ٢٠١٧.
٧- البنك الدولي https://data.albankaldawli.org

Analytical study of trade relations between the countries of the Agadir Agreement

Dr.Mariam Awadalla Attia Hannah , Dr.Hanan Mohamed Mahmoud Bahged
Agric. Econ. Research Institute,Agric. Res. Center

Summary

The Agadir Agreement is consists of Morocco, Tunisia, Egypt and Jordan. The problem of research reveals the decline in the volume of trade exchange between Egypt and the rest of the Agadir countries. The research aims at studying the following objectives which are : 1- Study the impact of the Agadir Agreement on the volume of Egyptian trade exchange, 2- The Study of the evolution of the volume of Egyptian trade exchange to the Agadir countries during the period (2007-2019) , 3- The most important economic indicators of the Agadir countries, 3- The structure of commodity exports and imports between the Agadir countries, 4- The relative importance of intra-foreign trade between Egypt and the rest of the Agadir countries during the period (2015-2019). The main findings of the research show that:1- The value of Egypt's exports to Agadir countries represented about 2.8%, 5.2% of the average value of total Egyptian exports during the period before and after the agreement, and the value of Egyptian imports from Agadir countries amounted to about 0.47%, 0.55% Of the average total value of Egyptian imports before and after the agreement, respectively. 2-The value of Egyptian exports to Agadir countries during the period (2007-2019) has taken a decreasing trend, while The value of Egyptian imports from the countries of Morocco and Tunisia has taken an increasing trend. 3- The population of Agadir countries represents about 37.2% of the population in the Arab world. Agadir countries accounted for about 18.4% of the Arab world gross domestic product, 11% for Egypt during the period (2015-2019). With regard to the per capita of gross domestic product. The result shows that the rise of this share in Jordan, followed by Tunisia, Morocco, and finally Egypt, The results also showed that Egypt came in the front of the Agadir countries to attract foreign investments, followed by Morocco, Jordan and Tunisia. The result also indicated that the total exports to total Agadir countries constitute about 10% of the total volume of

exports to the Arab world, while the volume of its total imports amounted to about 15.5% of the total import volume of the Arab world.4- Studying the commodity structure of foreign trade between Egypt and the countries of the Agadir Agreement, the results showed that Egypt enjoys a comparative advantage in the export of petroleum products, which ranked first with by 28% of the total value of Egypt's exports to the countries of Agadir, then the chemical industry products by 20% of the total value of Egypt's exports to the countries of Agadir, while the group of transportation and its spare parts is the least traded by up to To only about 0.3% of the total value of Egyptian exports to Agadir countries, during the period (2015-2019). Search recommends the following:1- Establishing a network of commercial information and websites that includes all the required commercial information and data necessary for trade exchange between Egypt and the countries of Agadir. 2- Searching for mechanisms to achieve further economic integration and integration among the member states to benefit from the advantages offered by the agreement to the member states, and to upgrade the level of trade relations with commercial interest in import and export with the member states.

Key Words: **Agadir Agreement - the trade exchange - Comparative advantage - Commodity structure.**